سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Collection des Livres Académiques de la Faculté
Des Sciènes Humaines et Sociales
ISSN: 2588-1590 ردمد:
الكتاب الثاني عشر (12)

بحوث ودراسات حول ظاهرة اختطاف الأطفال في الجزائر

منسق الكتاب:
د. بركات عبد الحق

حقوق الطبع محفوظة ©
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل
طرق الطبع أو النسخ دون أخذ إذن من مؤلفيه

ISBN: 978-9931-670-01-8 ردمك:
الإيداع القانوني: جويلية 2017

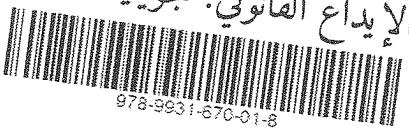

11- التغير الاجتماعي والثقافي وعلاقته بظاهرة اختطاف الأطفال د/علوطي عاشور قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف المسيلة. أ/ لحميدي عادل قسم علم النفس، جامعة قسنطينة2.	168-154
12- ظاهرة اختطاف الأطفال.. واقع أغراض وممارسات ما بعد الجريمة. أ/لانصاري عبد القادر، جامعة أحمد دراية، أدرار. **أ/ حريزي مصطفى، قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**	188-169
13- اختطاف الأطفال كحدث صدمي الآثار النفسية وطرق التكفل أ. د/إسماعيلي يامنة. أ/ محند سمير قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.	204-189
14- الآليات القانونية وغير القانونية للحد من جريمة اختطاف الأطفال وسبل التكفل بضحاياها. أ/ هامل فوزية، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة سطيف.	216-205
15- مفهوم ظاهرة اختطاف الأطفال وأسباب تفشيها في المجتمع الجزائري. أ/محرز نسيمة، قسم علم النفس، جامعة المسيلة.	231-217
16- أسباب ودوافع ارتكاب جريمة اختطاف الأطفال في الجزائر أ/ سويسي عمار، قسم علم النفس، جامعة قسنطينة 02. أ/ ياحي جمال ، جامعة الجزائر 2.	247-232
17- فوبيا اختطاف الأطفال لدى عينة من أولياء تلاميذ المدارس الابتدائية من وجهة نظرهم أولياء التلاميذ المتمدرسين بمدرسة ابن باديس المسيلة نموذجا. أ/نويوة فيصل، قسم علم النفس جامعة محمد بوضياف المسيلة.	270-248
18- انعكاسات الصدمة النفسية على الطفل إثر الاختطاف وإساءة المعاملة الجسدية والجنسية مع أهم أساليب العلاج النفسي. أ/ شهيرة علاف، قسم علم النفس، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله.	284-271
19- تحديد مفهوم اختطاف الأطفال وعلاقته بالبيدوفيليا مع قراءة إحصائية للظاهرة في الجزائر وولاية المسيلة -نموذجا- مقاربة نفسية -اجتماعية- قانونية أ/عزري نزيهة. قسم علم النفس جامعة باجي مختار عنابة.	300-285
20- اختطاف الأطفال والاعتداء الجنسي دراسة حالة من ولاية سطيف. أ/بوروبة آمال. أ/صالحي خليصة، قسم علم النفس، جامعة سطيف 2.	312-301

21- ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري دراسة تحليلية وفق مقاربة واقعية. د/ بركات عبد الحق، قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف المسيلة. د/براخلية عبد الغني، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت.	328-313
22- ضعف الضبط الاجتماعي كعامل مسبب لجريمة اختطاف الأطفال د/مرازقة وليدة. د/بن زطة بلدية، قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف المسيلة.	340-329
23- قراءة نظرية لأسباب جريمة اختطاف الأطفال. د/ مام عواطف. أ/حلاب خضرة، قسم علم النفس جامعة محمد بوضياف المسيلة.	353-341
24- درجة ضغط ما بعد الصدمة لأمهات الأطفال ضحايا الاختطاف من وجهة نظر عينة من المختصين في علم النفس. د/جلاب مصباح. أ/ بوبعاية يمينة، قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.	366-354
25- ثقافة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري، قراءة سيكو سوسيولوجية. د/بولسنان فريدة. د/بلوم اسمهان. جامعة محمد بوضياف المسيلة.	377-367
26- السلوكات العفوية التي تساهم في عملية اختطاف الأطفال. د/مكفس عبد المالك. أ. د/مجاهدي الطاهر. قسم علم النفس جامعة محمد بوضياف المسيلة.	385-378

ضعف الضبط الاجتماعي كعامل مسبب لجريمة اختطاف الأطفال

د. مرازقة وليدة د. بن زطة بلدية
قسم علم النفس، جامعة محمد بوضياف المسيلة

- **الملخص:** تعتبر ظاهرة اختطاف الأطفال من الجرائم التي شغلت الرأي العام، وكذا من التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها التغيرات الثقافية والاجتماعية. وهو ما دفع الباحثين للوقوف على أسباب وعوامل انتشارها وتفاقمها وكذا البحث عن آليات للحد منها. ومن خلال هذه المداخلة نحاول تفسير الظاهرة وفق المقاربة الاجتماعية من خلال إبراز قصور وضعف وظيفة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميادين الضبط الاجتماعي كأحد أهم العوامل المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع الجزائري.

-Abstract: Child abduction phenomenon is one of the crimes that considered as cultural, social, economic and political challenges that emerged from the cultural and social changes. So researchers prompted to determine its reasons and factors and also mechanisms to reduce it.

in this paper, we are trying to explain the phenomenon, according to the social approach by determining weak role of social institutions in the fields of social control as one of the most important factors leading to the aggravation of this dangerous phenomenon in Algerian society.

- **مقدمة:** قد تبدو جرائم اختطاف الأطفال حالة ظرفية أو منعزلة، لكنها في جوهرها نتاج تفاعل العديد من التغيرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية التي طرأت على مجتمعنا وأفرزت تأثيرات خطيرة على نظامنا القيمي في ظل ضعف آليات ووسائل الضبط الاجتماعي إذ بينت العديد من المقاربات في ميادين علم النفس الجنائي، وكذا علم الاجتماع القانوني بأن مجمل سلوكات وتصرفات الأفراد ما هي إلا نتيجة لما تلقوه عن بيئاتهم التنشيئية، وأنه عندما تضعف السيطرة والرقابة الاجتماعية، وتغيب السلطة الأخلاقية تظهر السلوكات العنيفة والمظاهر الانحرافية.

ويلخّص مدلول الضبط الاجتماعي مجموعة المعايير، القيم، والنظم السائدة التي تذهب عادات الفرد، ورغباته، وتكسبه الالتزام، والامتثال لها ليكون عضوا فعالا في مجتمعه. وإذا كان

الضبط الاجتماعي يمارس في مؤسسات مختلفة فإن بدايته تكون ضمن الأسرة التي تمثل أولى الأنساق الفاعلة في تحقيق الرقابة الاجتماعية، وتشكيلها في شخصية الأبناء في مراحل مبكرة عبر الممارسات الوالدية، ثم تعمل الوكالات المجتمعية الأخرى كالمدرسة على تدعيم الانضباط الذاتي نحو قواعد المجتمع بمناهج مخططة.

وتعتبر مقاربة الضبط الاجتماعي نظرية متكاملة تحمل في طياتها مداخل نفسية واجتماعية، وثقافية تتناول ميكانيزمات تَمَثُّل واستدخال الأفراد للمحظور، وللمسموح الاجتماعي وبالتالي أصبحت من أهم التفسيرات المستند إليها في مجال العنف، والجريمة، والانحراف، إذ يرى المنظر "دوركايم Durkhiem" والذي تعد كتاباته رائدة في ترسيم هذا التضمين السيكو اجتماعي، بأن "الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية، ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية" (أوموسى، موساوي،2015،ص12).

وتأسيسا لما تقدم تهتم هذه المحاولة البحثية بتوصيف بعض الأسباب الكامنة وراء جرائم اختطاف الأطفال في مجتمعنا وفق تصور الضبط الاجتماعي.

- تحديد المفاهيم:

- الاختطاف:

- لغة: الاختطاف مأخوذ من الخطف وهو الاستلاب الاختلاس، والأخذ للشيء بسرعة وانتزاع الأمر بقوة وسرعة، وجاء اللفظ بهذه المعاني في القرآن الكريم لقوله تعالى "ويتخطف الناس من حولهم" وقوله تعالى "إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب". ما يلاحظ في التحديد اللغوي للاختطاف أنه يقوم على الأخذ السريع أو الاختلاس السريع (مصباح،2014،ص2).

- اصطلاحا: الاختطاف هو نقل طفل دون الثامنة عشر أو حجزه أو القبض عليه أو أخذه أو اعتقاله واحتجازه أو أسره بصفة مؤقتة أو دائمة باستعمال القوة أو التهديد أو الخداع.

- الأطفال: تجدر الاشارة أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين حول تحديد مرحلة الطفولة إلا أن معظم بلدان العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة تأخذ بالتعريف الصادر عنها والذي ينص على أن الطفل هو كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم تحدد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد (مصباح،2014،ص3).

الضبط الاجتماعي يمارس في مؤسسات مختلفة فإن بدايته تكون ضمن الأسرة التي تمثل أولى الأنساق الفاعلة في تحقيق الرقابة الاجتماعية، وتشكيلها في شخصية الأبناء في مراحل مبكرة عبر الممارسات الوالدية، ثم تعمل الوكالات المجتمعية الأخرى كالمدرسة على تدعيم الانضباط الذاتي نحو قواعد المجتمع بمناهج مخططة.

وتعتبر مقاربة الضبط الاجتماعي نظرية متكاملة تحمل في طياتها مداخل نفسية واجتماعية، وثقافية تتناول ميكانيزمات تَمَثُّل واستدخال الأفراد للمحظور، وللمسموح الاجتماعي وبالتالي أصبحت من أهم التفسيرات المستند إليها في مجال العنف، والجريمة، والانحراف، إذ يرى المنظر "دوركايم Durkhiem" والذي تعد كتاباته رائدة في ترسيم هذا التضمين السيكو اجتماعي، بأن "الضبط الاجتماعي يتوقف على مدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، فعندما لا يخضع سلوك الفرد لسلطة المجتمع الأخلاقية، ينتهج سلوكا وفق شهواته ومصالحه الشخصية" (أوموسى، موساوي،2015،ص12).

وتأسيسا لما تقدم تهتم هذه المحاولة البحثية بتوصيف بعض الأسباب الكامنة وراء جرائم اختطاف الأطفال في مجتمعنا وفق تصور الضبط الاجتماعي.

- تحديد المفاهيم:

- الاختطاف:

- لغة: الاختطاف مأخوذ من الخطف وهو الاستلاب الاختلاس، والأخذ للشيء بسرعة وانتزاع الأمر بقوة وسرعة، وجاء اللفظ بهذه المعاني في القرآن الكريم لقوله تعالى "ويتخطف الناس من حولهم" وقوله تعالى "إلا من خطف الخطفة فأتبعه شهاب ثاقب". ما يلاحظ في التحديد اللغوي للاختطاف أنه يقوم على الأخذ السريع أو الاختلاس السريع (مصباح،2014،ص2).

- اصطلاحا: الاختطاف هو نقل طفل دون الثامنة عشر أو حجزه أو القبض عليه أو أخذه أو اعتقاله واحتجازه أو أسره بصفة مؤقتة أو دائمة باستعمال القوة أو التهديد أو الخداع.

- الأطفال: تجدر الاشارة أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين حول تحديد مرحلة الطفولة إلا أن معظم بلدان العالم المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة تأخذ بالتعريف الصادر عنها والذي ينص على أن الطفل هو كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم تحدد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد (مصباح،2014،ص3).

- **الضبط السلبي:** يستخدم هذا النوع مجموعة من القواعد والأوامر الصارمة لإجبار الفرد على الانقياد للأوامر والامتثال لها، كفرض العقوبات وإخضاع الفرد للتهديدات، فيصبح الفرد بذلك ملزماً على الخضوع خوفاً من العواقب الوخيمة التي قد يقع فيها في حال مخالفته لها.

وسائل رسمية: هو ما تفرضه الدولة أو الحكومة على أفراد شعب ما من أوامر ونواهٍ، وتشمل العقوبات الخارجية الهادفة للحد من الفوضى وانعدام الأمن والشذوذ في مجتمعها، ويطلق على هذا النوع أحياناً بالتنظيم (الحياري،2016).

يتبين لنا بأن أهم أنواع الضبط الاجتماعي هو الضبط الداخلي، على اعتبار أنه أحد المركبات التي تنشأ لدى الفرد منذ الطفولة المبكرة من خلال عمليات التطبيع الاجتماعي التي يمارسها الراشدون، و تترسخ طيلة المراحل المتتالية من النمو.

ومن العلماء الذين فسروا الضبط الاجتماعي إميل دوركهايم الذي حاول أن يفسر الضوابط الاجتماعية بالعوامل الخارجية وركز في أعماله على المعايير الاجتماعية التي تدخل على الأفراد من الخارج وتصبح حقيقة داخلية يعيشها الفرد اجتماعيا، فالضبط بالنسبة إلى دوركهايم هو ضرب من ضروب الإلزام الأخلاقي وعلى الفرد أن يطيع القواعد الاجتماعية (عبد الله،2011 ص139).

ويقبلها طواعية لتصبح واجبا من الواجبات المفروضة عليه أكثر من كونها ضغوطا خارجية وتشكل هذه الطلبات من المجتمع نمطا أخلاقيا لأفراد وعناصر أساسية لشخصياتهم. أما جورج هربت ميد وكذلك سيجموند فرويد فقد وسعوا مفهوم الاستدخال للمعايير الاجتماعية، وناقش جورج هربت ميد تصور الذات الاجتماعية والانا معتقدا أن هذا التصور ينمو خلال التجارب الاجتماعية. ومن خلاله يصبح داخليا يقود الفرد إلى تشكيل عموميات نحو الآخرين في هذا السلوك فان توقعات الآخرين في المجتمع تشكل خاصية مشاعر الأفراد فالتكوين لهذه المشاعر هو مجتمعي وليس فردياً.

أما فرويد فهو يشبه ميد إلى حد كبير في نظرته إلى تكوين الذات العليا وكذلك بياجيه إذ يرى أن استدخال المعايير المجتمعية تتضمن ضوابط للحوافز وذلك من خلال دمج التوقعات عن الآخرين في البناء النفسي أما بياجيه في تناوله لعملية استدخال للمعايير فينطلق من عملية الحكم الأخلاقي للطفل من حيث أن الاستقلال لأحكام الأخلاقية تبين عنده عندما تبدأ عملية التعاون في العلاقات الاجتماعية بينه وبين الآخرين، وعندما تبدأ عملية الاستدخال هذه على أساس سلطوي أي سلطة الآباء على الأطفال فقد تقود هذه العملية إلى المطابقة في العلاقات الاجتماعية، وان عدم المطابقة قد يظهر عندما يكون هناك تباين معياري داخل المجتمع. فنموذج الأخلاق الفردية

تتأتى من نماذج البناء الاجتماعي التي بواسطتها يضم الفرد إلى هذه العملية (عبد الله،2011 ص140).

وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي، وشدد على أهميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة، وفي هذا الصدد يقول"إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض". ويضيف" إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان. ولا شك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية، بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار وخيمة على امن وسلامة أفراد المجتمع (بن تروش،2011،ص 130-131).

نلحظ من خلال هذه المنطلقات النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي بأن هناك اتفاقا على أن أهم ميكانيزم في نشوء الضبط الاجتماعي هو الإستدخال الذي يأخذ في المقاربة المعرفية معنى التمثل العقلي للمعايير والقوانين الخارجية، وإدماجها في المخزون الذاكري للفرد لتحدث المطابقة بين ما هو موجود في الخارج، وبين التمثلات الداخلية، وهذا ما يقابله في المنحى التحليلي التوظيفات النفسية على مستوى الأنا الأعلى الذي يمثل الأوامر والنواهي الوالدية المستقطبة عبر التقمص الذي يمارسه الطفل.

- **ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي كأحد العوامل المسببة للانحراف والجريمة:** يجمع العلماء على أن الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية تقوم بدور هام وفعال في حفظ النظام الاجتماعي وحمايته من الانحراف وتسلط الأفراد بعضهم على بعض. ولما كانت الضوابط الرسمية لا تكفي لوحدها في تحقيق غايات الضبط الاجتماعي، كان لابد من أن يصاحبها دعم ومساندة من الضوابط غير الرسمية. ومن أول الضوابط غير الرسمية والمؤثرة على الفرد في بداية حياته هي:

- **الأسرة:** فهي تقوم بدور مهم وفعال في ضبط ومراقبة تصرفات الابن أثناء عملية تفاعله واندماجه مع الأوساط الاجتماعية التي تحيط به، بدءا بأفراد الأسرة ثم الانتقال للأوساط الأخرى في المجتمع

من المدرسة والحي وجماعة الرفاق وغيرها من المحيطين به. وتعتبر السنوات الأولى من حياة الفرد من أهم وأخطر المراحل، حيث إن هذه المراحل حاسمة في تكوين شخصيته وما يغرس فيها من عادات واتجاهات وعواطف وقيم، وكيف يتعامل معها مع نفسه ومع الآخرين، والتي يصعب تغييرها أو استئصالها فيما بعد، فإن كانت عملية الضبط لتلك القيم والاتجاهات والسلوك سليمة وعلى أسس تربوية قوية تقوم بها الأسرة كانت واقية من الوقوع في الانحرافات، بل تسهل عليه طريق السلوك السوي، وإن كانت عملية الضبط عكس ذلك كانت ربما مهيأة للفرد الوقوع في الانحرافات الأخلاقية والسلوكية. إن عملية الضبط الأسري لسلوك الأبناء له أهميته من كونه هو القاعدة والأساس الذي يسير عليه الفرد في حياته، بحيث إذا كانت عملية الضبط قوية ومتماسكة فإنها تساعد الفرد على حسن التعامل والتفاعل والتأقلم مع بقية الأوساط الأخرى التي لابد من مخالطتها. وفي حالة عدم نجاح عملية الضبط الأسري في بداية حياة الفرد، فأنها تؤدي إلى عدم تفاعله أو تأقلمه مع تلك الأوساط (الريدي ،2003،ص95- 96).

وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد، فإننا نستطيع أن ندرك الآثار المترتبة على التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بوادر الانحلال الوظيفي الأسري من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية.

- **المدرسة والتعليم:** وبجانب التعليم والتدريس التي تقوم به المؤسسة التربوية فإنها تقوم بإعداد الشباب من الناحية الشخصية أيضا .فقد تقوم المدرسة في تكوين وتهذيب سلوك الفرد بصورة صحيحة ووقائية من المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته وتسبب الضعف في شخصيته. كما تساعد على زيادة وعي الأفراد واستثمارهم للموارد المتاحة وتعميق إدراكهم ودورهم في المسؤولية تجاه الجماعة التي ينتمون إليها وعلى هذا الأساس فإنها تغرس منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية (عبد الله،2011، ص142-144).

وتعد المدرسة أول وسط اجتماعي خارجي يتعامل معه الفرد بعد الأسرة، وكذلك تغيير السلطة ومن يقوم بعملية الضبط والتوجيه والقدوة وكل ذلك له تأثيره الايجابي أو السلبي على الفرد في شخصيته وتشكيل سلوكه. فإذا كانت المدرسة بنظامها التربوي الجيد الذي يكسب الفرد النظام

والانضباط، وكانت تعمل على ضبط ومراقبة علاقة التلاميذ فيما بينهم، فإنه سوف يكون لها الأثر الفعال في تربية الأفراد التربية الحسنة (الربدي ،2003، ص97)

- **الصحبة السيئة:** إن من أهم أسباب المهمة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية ورفاق المدرسة من المنحرفين والأشرار فالفرد يتأثر بسرعة بأصدقائه ورفاقه الذين لا يختلفون عنه بمزايا العمر والثقافة والميول والاتجاهات والأذواق حيث أنه يتأثر برفاقه أكثر مما يتأثر بابيه أو أمه أو مدرسته. وعندما تكون الخصائل وتستحكم به تتجه إلى الاختلاط والتفاعل بحيث تجعله شاذ ومنحرف في أفكاره وممارسته اليومية وهنا لا تستطيع العائلة ولا أية مؤسسة أخرى في المجتمع من إصلاحه وتقويم أخلاقه المنحرفة وممارسته الخاطئة وأمر كهذا يؤدي إلى أخطار التفكك والتصدع بحيث لا تستطيع العائلة هنا القيام بوظائفها ومهامها تجاه الفرد والمجتمع.

إذن الرفاق يعملون على إشباع ميول الحدث ورغباته وتأكيد وجوده ضمن الجماعة، كما تساعده الجماعة على إقامة علاقات اجتماعية قوية مع من هم في سنه، حيث أن رفاق اللعب لهم دور كبير في التأثير بشخصية الحدث فلعب من المفاهيم التي كانت سائدة عنه أنه نشاط يقصد به الاستمتاع بقضاء أوقات الفراغ وقد تبلورت هذه المفاهيم فلم تعد مجرد طريقة لتمضية الوقت، فقد أصبح ينظر إليه كجزء من العمليات التربوية التي ترمي إلى الحد من خطر السلوك الإجرامي لدى الحدث ويقول العالم بياجيه في ذلك أن اللعب عملية تمثل العمل على تحويل المعلومات الواردة لتلائم حاجات الفرد فاللعب والتقليد والمحاكاة جزء لا يتجزأ من النمو العقلي والذكاء

ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها أو يصاحبونها لاسيما إذا كان عند هؤلاء الأفراد استعدادا نفسياً للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للسقوط في الجريمة إذا اتخذ أصدقائه من الأفراد الذين ينتمون إلى مثل هذه الجماعات، ولكن الأبحاث دلت على أن استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات تتوقف إلى حد كبير على شخصية المستجيب ومقدار تأثيره في الآخرين وعلى تنشئته الاجتماعية ومقدار رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه.

وعلى هذا فإن الرفقة السيئة تحطم أو تضعف الروادع تحت تأثير المثل المستمرة من رفاق السوء هذه المثل التي تنتقل بعدوى الإيحاء والحث والتقليد وبما يبثه المجتمع من اطمئنان في النفوس،

كما تعمل الرفقة السيئة على تعريف الشاب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة والرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء.

ومن علماء الإجرام الذين اهتموا بدراسة أثر الصحبة في ارتكاب الفرد للسلوك الإجرامي العالم سذرلاند الذي وضع نظرية الاختلاط المغاير وينطلق سذرلاند في نظريته هذه من فرضية أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب غير موروث يتعلمه الفرد من خلال اختلاطه بأفراد آخرين وذلك لعملية التواصل أو التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة الواحدة في المجتمع الواحد، وان مثل هذا الاتصال لا يتم إلا بين الأشخاص على درجة متينة من الصلة الشخصية أو على درجة واضحة من الصداقة والزمالة، وهذا يعني أن يكون بين هؤلاء الأفراد وعلاقات أولية مباشرة. ويرى ابراهمسن أن بعض الشباب يرتكبون جرائم تحت ضغط وظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة الذي يقع ضحية الرفقة السيئة التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية (عبد الله،2011 ،ص145).

- **البيئة السكنية:** إن أغلب الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الجريمة والجنوح تؤكد على أهمية البيئة السكنية بوصفها عاملا مساعدا في عملية الإجرام فالمسكن الذي يقطنه الشخص له دور في هذا المجال ونعني بالمسكن من الناحية المورفولوجية الخصائص المعيارية والشكلية التي تشكل بنية الوحدة السكنية لأسرة، كما أن المسكن ذاته من حيث ضيقه أو اتساعه ومن حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه ومن حيث ارتفاعه أو انخفاضه ومن حيث قدمه أو حداثته وإلى ذلك من الخصائص الذاتية للمسكن التي تلعب دور واضح في مجال تماسك جماعة الأسرة أو تفككها.

لذا فالإنسان يكتسب قيمه الشخصية ويكتسب عادته وسلوكه من الجماعات التي يعيش بقربها لان تأثيرها يرجع بالأساس إلى طبيعة الإنسان بكونه كائن اجتماعي يعتمد في حياته على الجماعة في إشباع حاجاته وعن طريقها يكتسب مهارته وخبرته، لأنه بطبيعتها لا يمكن من الاستغناء عنها ووجوده يتوقف عليها وتأثير الجماعة على نحوه أمر يفرضه الواقع والجماعة، فمن هنا يتضح أن البيئة لها دور وأثر على الفرد من نحوه وتطوره ورعايته فمنها ينقل العادات والتقاليد وعنها يأخذ الكثير من الانطباعات والميول سواء كانت هذا المسكن مريح أم غير مريح فهو يتأثر به بكل الحالات (عبد الله،2011،ص 145-146).

- **البيئة الترويحية وأوقات الفراغ:** البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه وذلك بممارسته بنشاط معين يبعث في روحه البهجة والسرور. حيث يملك الفرد قوة ونشاط يجب أن يفرغ، فإذا فرغت تلك القوة والنشاط في أوقات الفراغ فيما هو مفيد كل حسب ميوله

ورغباته، فإنه يكون له الأثر النافع في سلوك الفرد. وأما إذا فرغت تلك الطاقة بما هو ضار واستخدمت في وقت الفراغ باتجاه عكسي، فإنه يكون له الأثر السيئ على سلوك الأفراد. حيث يبدو أن من الأسباب الرئيسية لانحراف الأفراد هو حاجتهم إلى ما يفعلونه وحاجتهم إلى متنفس لطاقتهم وحبهم للنشاط والمغامرة، فإذا كانت الإمكانات والقيادات ميسرة أمامهم فإن التوجيه البسيط والإرشاد المناسب كفيل بأن يساعدهم في شغل فراغهم في ممارسة أنشطة ترويحية بناءة ولكن إذا انعدمت فرصة حصولهم على ذلك فسوف يدفعهم ذلك إلى البحث عن المغامرة وربما الجريمة كوسيلة لتحقيق رغباتهم (الربدي،2003،ص 100).

وإن من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت أقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها أشد منها فتكا والمدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي وخلقي وجسمي فيضعف نشاطه وتقل حيويته وينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته وعمله وسائر حياته كما يصبح قلق المزاج وضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ وتطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزاً عن ضبط نفسه وعن التميز بين الخير والشر، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي وإنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله.

وبهذا يظهر أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتم على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية أن يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة وتوجههم إلى حسن استغلاله وحين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة (عبد الله،2011،ص 146-147).

- **التربية الدينية:** إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من أجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها.

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي وفي هذا الصدد يرى العالم دي بيتس Depets أن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام. أما العالم كراوس Kraues فقد وضح رأيه في العبارة الآتية "إن الابتعاد

المتزايد عن الله الذي يحتاج أكثر فأكثر طبقات كثيرة من الناس وكذلك النظرة اللادبية إلى الحياة والعالم التي هي نتيجة للابتعاد عن الله تكون الأرضية الخصبة التي تزدهر فيها الرذيلة والجريمة وان الروح الأدبية الصحيحة غير ممكنة بلا دين". ومن هنا يتضح لنا أن للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث أن الدين ينهي عن كل ما هو فاحش وغير مرضي لله وللناس جميعاً. وان الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله والناس وينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد (عبد الله،2011 ،ص148).

وانطلاقا من العوامل السابقة الذكر وبناءا على نظرية العالم ناي F.YAN NYE للضبط الاجتماعي، فإنه من خلال التنشئة الاجتماعية للأفراد يكتسب الفرد مبادئ وقيم ومعتقدات المجتمع ويصبح جزء لا يتجزأ منه، فتتكون لديه روابط المحبة والتعاطف إزاء مجتمعه . فالتنشئة الاجتماعية لعضو جديد في الجماعة تتخذ شكل غرس الأهداف وقيم الجماعة في ضمير هذا العضو، وهذه ترتبط بالعلاقات العاطفية بين الفرد وأعضاء الجماعة مع أنها أحيانا مستقلين، وبصرف النظر عن درجة النجاح في عملية التنشئة الاجتماعية فإن الروابط العاطفية هي مصدر مستقل للضبط الاجتماعي فالضبط المباشر الذي يمارسه الوالدين والمدارس وأجهزة الشرطة يمثل مصدرا مستقلا آخر للضبط الاجتماعي. كما يرى أيضا في مجال الوقاية من الانحراف والجريمة يجب أن تكون الضوابط فعالة على الأفراد، فبمجرد قبول الفرد قيم ومعتقدات المجتمع فانه يصبح عضو في الجماعة وتسري عليه حينها عملية الضبط الاجتماعي، كما يجب أن تتضافر جميع مصادر الضبط الاجتماعي سواء داخلية أو المباشرة أو غير مباشرة، كما يرى أيضا أنه عندما لا تنجح مصادر الضبط الاجتماعي في كبح المنحرف فإنه يكفي توفير وسائل مشروعة للمنحرف لتحقيق أهدافه.

تمثل نظرية ناي تقويما منظما لعملية الضبط الاجتماعي، و مدى تأثير العلاقات الأسرية على سلوك المنحرف، وتعتبر الأسرة أهم مصدر منفرد يعمل لممارسة الضبط على المنحرف.

وإذا حاولنا تفسير ظاهرة اختطاف الأطفال من خلال نظرية الضبط الاجتماعي للباحث ناي على اعتبار أن ظاهرة اختطاف الأطفال تعد جريمة يعاقب عليها القانون ويرفضها المجتمع لأنها تنافي القيم والمبادئ و الدين، نقول أن الجاني أو المختطف يقوم بعملية الاختطاف كنتيجة حتمية لدوافع إما لإشباع رغبات جنسية شاذة أو تحقيق مكسب مادي جراء طلب فدية، أو يكون نتيجة للانتقام من أهل الضحية أو للفت الانتباه، أو قتله لنزع أعضائه البشرية...إلخ. كما أن قيام الجاني بعملية الاختطاف يكون في ظل غياب أو ضعف وسائل ومؤسسات الضبط الاجتماعي عن القيام بدورها، سواء أكان الضبط مباشر ويتمثل في عجز أجهزة الأمن والعدالة في وضع قيود

وكوابح لمثل هذا الفعل، أو كان الضبط غير مباشر ويتمثل في عجز وفشل الوالدين والأسرة احتواء الفرد وبالتالي ينجر عنه غياب روابط المحبة والألفة والتعاطف بين أفراد الأسرة، هذه الروابط والعلاقة هي التي تعمل على حماية الأفراد فإذا فشلت الأسرة في تكوين هذه الروابط فتتشكل بذلك أول خطوات السير نحو الجريمة والانحراف (مصباح،2014،ص 5-6).

نستخلص من هذا الطرح لدى مؤسسات الضبط الاجتماعي في تشكيل الملمح الانحرافي بما فيه ملمح الاختطاف أنه عندما تضعف السلطة الأخلاقية، وتسيطر اللامعيارية على النسق القيمي بداية من أول مؤسسة اجتماعية، وهي الأسرة، فإن المرور إلى معابر الإدمان، وتقبل الثقافات الفرعية، وتحول القيم، يكون متاحا في ظل هشاشة الأنا الأعلى لدى الفرد.

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد استراتيجية كفيلة بتقويض السلوك الإجرامي في الجزائر، ومحاصرته، وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع، ووضعا كهذا ولد انطباعا عاما لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكاتهم العدوانية، وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم، وانضمام المزيد من الأفراد إلى عصبهم، وتبني ثقافتهم الإجرامية، لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمون بجرائمهم ويفتخرون بها بلا خوف ولا حياء.

لذلك نعتقد أنه على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال محاصرة أوكار الجريمة في مدننا وأحيائنا، والتعامل مع الحالات الإجرامية بمزيد من الحزم والجدية حتى تتمكن هذه المؤسسات من فرض سلطة وهيبة القانون من جهة، واسترجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى، وقد أضحى هذا مطلبا اجتماعيا في الآونة الأخيرة، ولتحقيق ذلك فأنه من المفيد جدا دعوة جميع الأطراف المعنية بمسألة الضبط الاجتماعي وأمن واستقرار المجتمع، إلى حوار صريح وبناء حول السبل والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الجزائر وكذلك الاجتهاد -قدر الإمكان- وبالتنسيق مع المثقفين والباحثين لإيجاد الآليات المناسبة لانتشال المجرمين من عالم الجريمة والانحراف، وإعادة تأهيلهم بغية تهيئتهم للاندماج في الحياة الاجتماعية بشكل سليم (بن تروش،2011،ص131).

- **خاتمة:** سعت هذه الورقة البحثية إلى مقاربة أسباب جريمة اختطاف الأطفال من خلال إسنادها إلى هشاشة استدخال القواعد المجتمعية من قبل الخاطف، هذا الاستدخال الذي ينبثق عن المطابقة الذهنية بين المخزون القيمي للفرد، وبين النسق المعياري الذي يسود المجتمع، والذي يتشربه

الفرد من خلال وسائط التنشئة الاجتماعية المتعددة، ويشمل الضبط الاجتماعي كل الآليات الرسمية، وغير الرسمية التي تُفَعّل عملية الامتثال للسلطة الأخلاقية، والتي تنطلق من الأسرة، وتمتد إلى المدرسة ومنها إلى المؤسسات والهياكل القانونية التي تقع على عاتقها مسؤولية ردع وكبح هؤلاء الخاطفين من خلال تطبيق العقوبات التي تناسب جنس الجرائم المرتكبة من طرفهم.

- قائمة المراجع:

1- أوموسى ذهبية، موساوي فاطمة الزهراء، (2015): الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي "الحي الجامعي زوبيدة حمادوش بالبليدة نموذجا، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد9، ج1، جوان، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

2- الحياري، إيمان، (2016): الضبط الاجتماعي. على الموقع http://mawdoo3.com

3- الربدي، محمد إبراهيم، (2003): العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

4- بن تروش، عماد، (2011): العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 124:13-136.

5- عبد الله، نوري سعدون، (2011): العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول.

6- مصباح، فوزية، (2014): ظاهرة اختطاف الأطفال في المجتمع الجزائري(بين العوامل والآثار، أعمال المؤتمر الدولي السادس: الحماية الدولية للطفل - طرابلس-20-2014/11/22 .